

النفط ينخفض 4% وسط مخاوف فائض المعروض وتعثّر ناقلات البترول يحد من الخسائر

14 ديسمبر، 2025



أغلقت أسعار النفط على انخفاض، في نهاية تداولات الأسبوع الفائت، يوم الجمعة، مسجلةً تراجعاً أسبوعياً بنسبة 4%، حيث طغى فائض المعروض وإمكانية التوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا على المخاوف بشأن تعثر ناقلات البترول التي تحتجزها الولايات المتحدة قبالة سواحل فنزويلا، والتي حدثت من خسائر الخام.

استقرت العقود الآجلة لخام برنت على انخفاض قدره 16 سنتاً عند 61.12 دولاراً للبرميل، بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بمقدار 16 سنتاً ليصل إلى 57.44 دولاراً.

انخفض كلا المؤشرين القياسيين بنحو 1.5% يوم الخميس، وخسرا أكثر من 4% خلال الأسبوع الماضي. قال أندرو ليبو، رئيس شركة ليبو أويل أسوشيتس: "لا يزال السوق مثقلاً بوضع إمدادات النفط الخام، من

ناحية أخرى، يتجاهل سوق النفط التوتر بين الولايات المتحدة وفنزويلا".

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب يوم الأربعاء أن الولايات المتحدة احتجزت ناقلة نفط خاضعة للعقوبات قبالة سواحل فنزويلا. وأفادت مصادر يوم الخميس أن الولايات المتحدة تستعد لاعتراض المزيد من السفن التي تنقل النفط الفنزويلي بعد احتجاز ناقلة هذا الأسبوع.

نفّذت الحكومة الأمريكية عملية احتجاز ناقلة النفط "سكيبّر" قبالة سواحل فنزويلا يوم الأربعاء، قبيل انتهاء صلاحية أمر تفتيش صادر عن قاضٍ، وذلك وفقًا للوثيقة التي رُفعت عنها السرية يوم الجمعة. وكان أمر التفتيش، الذي وقّعه قاضي الصلح الأمريكي ضياء فاروقي في 26 نوفمبر، قد منح إدارة ترمب مهلة حتى 10 ديسمبر 2025 لاحتجاز السفينة.

غادرت ناقلة النفط "سكيبّر" ميناء خوسيه، الميناء النفطي الرئيسي في فنزويلا، بين 4 و5 ديسمبر، بعد تحميلها نحو 1.8 مليون برميل من خام ميري الثقيل الفنزويلي. وقالت إدارة ترمب إن ناقلة النفط "سكيبّر" استُخدمت لنقل النفط الخاضع للعقوبات من فنزويلا وإيران.

وقال مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، كاش باتيل، في بيان يوم الجمعة: "يُبرز ضبط هذه السفينة نجاح جهودنا في فرض عقوبات على حكومتي فنزويلا وإيران".

أفادت مصادر أن الولايات المتحدة تستعد لاعتراض المزيد من السفن التي تنقل النفط الفنزويلي. رغم رفع السرية عن مذكرة التفتيش، إلا أن الإفادة المرفقة بها ظلت محجوبة. وقال فاروقي إن وثائق أخرى في القضية ستبقى سرية مؤقتًا. يُعدّ احتجاز السفينة، والذي أدانته الحكومة الفنزويلية، أحدث تصعيد في التوترات المتصاعدة بين واشنطن وكاراكاس.

في الأشهر الأخيرة، نفّذت الولايات المتحدة عدة غارات على سفن يُشتبه في تهريبها للمخدرات في المنطقة، وهي خطوة أدانها مشرّعون وخبراء قانونيون أمريكيون. وقد لوّح الرئيس دونالد ترمب مرارًا وتكرارًا بإمكانية التدخل العسكري الأمريكي في فنزويلا، في ظل استمرار الولايات المتحدة في تعزيز قواتها العسكرية في منطقة جنوب البحر الكاريبي ومحيطها.

انخفضت صادرات النفط الفنزويلية بشكل حاد منذ أن احتجزت الولايات

المتحدة ناقلة نفط في وقت سابق من الأسبوع الماضي وفرضت عقوبات جديدة على شركات الشحن والسفن التي تتعامل مع هذا المنتج النفطي في أمريكا اللاتينية، وذلك وفقًا لبيانات الشحن والوثائق ومصادر بحرية.

وتوقفت حركة ناقلات النفط من وإلى المياه الفنزويلية بشكل شبه كامل مع استعداد الولايات المتحدة لاحتجاز ست عشرة ناقلة أخرى. تُصعّد واشنطن ضغوطها السياسية والاقتصادية على الرئيس نيكولاس مادورو، الذي يعتمد على عائدات صادرات النفط لتمويل حكومته.

نفّذت الولايات المتحدة حشدًا عسكريًا واسع النطاق في جنوب البحر الكاريبي، ويسعى الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إلى الإطاحة بمادورو. وكان احتجاز السفينة يوم الأربعاء أول عملية اعتراض لشحنة نفطية أو ناقلة نفط قادمة من فنزويلا، الخاضعة للعقوبات الأمريكية منذ عام 2019.

ومنذ ذلك الحين، لم تبحر في المياه الدولية حاملةً النفط الخام الفنزويلي سوى ناقلات مستأجرة من قبل شركة النفط الأمريكية العملاقة شيفرون، وفقًا للبيانات والوثائق. تمتلك شيفرون ترخيصًا من الحكومة الأمريكية للعمل من خلال مشاريع مشتركة مع شركة النفط الحكومية بدفسا في فنزويلا وتصدير نفطها إلى الولايات المتحدة.

وقد صدّرت شيفرون شحنتين من النفط الخام الفنزويلي الثقيل إلى الولايات المتحدة هذا الشهر، وغادرتا بعد عملية الاحتجاز. وتشير البيانات إلى أن شحنتين أخريين كانتا قيد التحميل يوم الجمعة. وقالت الشركة الأمريكية الأسبوع الماضي إنها تعمل في فنزويلا "دون انقطاع وبالامتثال الكامل للقوانين واللوائح المعمول بها".

أدى التهديد بمزيد من عمليات احتجاز السفن إلى بقاء ناقلات محملة بنحو 11 مليون برميل من النفط والوقود عالقة في المياه الفنزويلية، وفقًا للمصادر والبيانات. بعض هذه الناقلات مشمولة بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران أو روسيا. ومن المرجح أن تستهدف الولايات المتحدة السفن الخاضعة للعقوبات أو التي كانت تحمل نفطًا خامًا خاضعًا للعقوبات في أي إجراء لاحق، بحسب المصادر. وكانت السفينة "سكيبير"، التي احتجزتها الولايات المتحدة يوم الأربعاء، قد نقلت نفطًا خامًا إيرانيًا وفنزويليًا.

صدرت فنزويلا نحو 952 ألف برميل يوميًا من النفط الخام والوقود في نوفمبر، وهو ثالث أعلى متوسط شهري حتى الآن هذا العام. أرسلت نحو

80% من تلك الشحنات مباشرةً وغير مباشرةً إلى الصين، بينما ارتفعت الصادرات إلى الولايات المتحدة إلى نحو 150 ألف برميل يوميًا.

وأظهرت البيانات والوثائق أن صادرات النفط الفنزويلية، العضو في منظمة أوبك، سارت بشكل طبيعي في الأيام الأولى من ديسمبر قبل عملية المصادرة. كما فرضت واشنطن الأسبوع الماضي عقوبات على ست ناقلات نفط عملاقة كانت قد حملت مؤخرًا نفطًا فنزوليًا، بالإضافة إلى شركات شحن ذات صلة، في تصعيد للضغط الأمريكي على مادورو.

تجاهل المتداولون والمحللون إلى حد كبير المخاوف بشأن تأثير احتجاز ناقلة النفط، مشيرين إلى وفرة المعروض في الأسواق. وأشارت توقعات وكالة الطاقة الدولية، التي نُشرت يوم الخميس، إلى أن المعروض العالمي من النفط سيتجاوز الطلب بمقدار 3.84 مليون برميل يوميًا العام المقبل، أي ما يعادل 4% تقريبًا من الطلب العالمي.

وأشارت بيانات تقرير منظمة أوبك، الصادر أيضًا يوم الخميس، إلى أن المعروض العالمي من النفط سيتساوى تقريبًا مع الطلب في عام 2026، على عكس توقعات وكالة الطاقة الدولية. وقال جانيف شاه، المحلل في شركة ريستاد إنرجي، إن بعض العوامل الداعمة للأسعار لا تزال قائمة، بما في ذلك تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وفنزويلا، وهجمات الطائرات المسييرة الأوكرانية على منصة نفط روسية في بحر قزوين.

في وقت، انخفضت صادرات روسيا من المنتجات النفطية المنقولة بحراً في نوفمبر بنسبة 0.8% فقط مقارنةً بأكتوبر، حيث ساعد الانتهاء من صيانة المصافي في تعويض التراجع في صادرات الوقود من الطرق الجنوبية مثل البحر الأسود وبحر آزوف.

إيرادات النفط الروسي

ومن المتوقع أن تسجل إيرادات النفط والغاز الشهرية في روسيا أدنى مستوى لها منذ أغسطس 2020. أظهرت البيانات أن إيرادات النفط والغاز الحكومية الروسية في ديسمبر من المرجح أن تنخفض إلى النصف تقريبًا مقارنةً بالعام الماضي لتصل إلى 410 مليارات روبل (5.17 مليار دولار) نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام وارتفاع قيمة الروبل.

تُعدّ عائدات النفط والغاز المصدر الرئيسي للسيولة النقدية للكرملين، إذ تُشكّل ربع إيرادات الميزانية الفيدرالية التي استُنزفت بسبب الإنفاق الدفاعي والأمني الضخم منذ بدء روسيا حملتها العسكرية في أوكرانيا في فبراير 2022.

من المتوقع أن تنخفض العائدات السنوية بنحو الربع لتصل إلى 8.44 تريليون روبل، وهو أقل من توقعات وزارة المالية البالغة 8.65 تريليون روبل، وذلك وفقًا لحسابات تستند إلى بيانات من مصادر في القطاع وإحصاءات رسمية حول الإنتاج والتكرير والإمدادات. سجّلت روسيا أدنى عائدات شهرية لها من النفط والغاز بلغت 405 مليارات روبل في أغسطس 2020، عندما تراجعت أسعار النفط خلال جائحة كوفيد-19.

وقال سيرغي كونيغين، كبير المحللين في بنك سينارا الاستثماري بموسكو، إن عجز الموازنة المتوقع في ديسمبر، والبالغ 1.6 تريليون روبل، سيُغطى بسندات حكومية، لكن عام 2026 سيكون أكثر صعوبة.

وأضاف: "يمثل العام المقبل تحديًا كبيرًا للموازنة، إذ وُضعت في ظل سيناريو متفائل لسعر النفط عند 59 دولارًا للبرميل وسعر الروبل عند 92 دولارًا للدولار".

انخفض سعر النفط الروسي المستخدم لأغراض الضرائب في نوفمبر بنسبة 16.4% عن أكتوبر، ليصل إلى 44.87 دولارًا للبرميل، بينما ارتفع سعر الروبل إلى 80.35 دولارًا للدولار. ويتوقع كونيغين إدخال تعديلات على الموازنة في الربع المقبل للاستفادة من صندوق الثروة الوطني لمعالجة العجز في ظل سعر نفط مفترض أقل.

وقد صرّحت أوكرانيا وحلفاؤها الغربيون مرارًا وتكرارًا برغبتهم في الحد من عائدات النفط الروسي لإجبار ثاني أكبر مُصدّر للنفط في العالم على إنهاء الحرب في أوكرانيا. كانت وزارة المالية تتوقع في البداية عائدات من النفط والغاز بقيمة 10.94 تريليون روبل هذا العام، لكنها عدّلت توقعاتها بالخفض في أكتوبر لمراعاة انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة المخاوف من فائض المعروض. وستنشر وزارة المالية تقديراتها لعائدات النفط والغاز لشهر ديسمبر في 14 يناير.

من جهته صرّح نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوافك، يوم الجمعة، بأن روسيا زادت إنتاجها النفطي في نوفمبر، وفقًا لوكالات الأنباء الروسية. وبينما لم يُقدّم نوافك أرقامًا محدّدة، أظهرت

بيانات صادرة عن منظمة أوبك يوم الخميس أن الإنتاج النفطي الروسي ارتفع إلى 9367 مليون برميل يوميًا في نوفمبر، بزيادة قدرها 10000 برميل يوميًا عن مستويات أكتوبر.

وتأتي هذه الزيادة في الإنتاج عقب قرار مجموعة أوبك+، التي تضم الدول المنتجة للنفط، بتطبيق زيادة مُعتدلة في حصص الإنتاج. كما ذكر نوافك أن الشركات الروسية تُزيد استثماراتها لتلبية حصص الإنتاج الأعلى التي حددتها أوبك+.